موجة عارمة من الانتقادات والتساؤلات . وقد تفاوتت ردود الفعل الاسرائيلية حتى بعد الايضاح والتراجع الذي تقدم به الرئيس الاميركي ، حيث تعتقد بعض الاوساط الاسرائيلية ان هذه السياسة مدروسة ومخطط لها ، وهي ترمي الى جس النبض لدى الاسرائيليين . وقد اثار هذا التصويت ، من جهة اخرى ، موضوع السياسة الاميركية بصورة عامة تجاه اسرائيل ، مشيرة (الاوساط الاسرائيلية) بذلك الى بداية فترة صعبة في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية . وفيما يلي اهم ردود الفعل الاسرائيلية على التصويت الاميركي وعلى مجمل السياسة الاميركية .

اعلن رئيس الحكومة مناحيم بيغن امام الكنيست ، قبوله ، بفائق الاحترام ، توضيحات الرئيس كارتر القائلة بحدوث خلل في الاتصال بممثله في الامم المتحدة ، وقال : « علينا ان نتساءل بصراحة ، ما اذا كانت العبارة التي وقع فيها الخطأ هي العبارة الوحيدة المعادية لاسرائيل في قرار مجلس الامن ؛ اذ ان في القرار عبارات اخرى تذكر القدس وتتناقض واتفاقات كامب ديفيد . وقد ايدت الولايات المتحدة هذه العبارات ، دون ابداء اي تحفظ (ر . إ . إ . ، ٥و٦/٣/١٩٨٠) .

وجاء في بيان الحكومة الاسرائيلية ، بعد جلستها المخصصة لمناقشة موضوع التصويت ؛ « ان تأييد ممثل الولايات المتحدة لقرار مجلس الامن ، يثير الاستياء العميق والاحتجاج الشديد ، في اوساط شعب اسرائيل » . ووجه الوزراء اتهامهم للادارة الاميركية ، وشكهم في مدى صحة فحوى الرسالة الخاصة التي بعث بها الرئيس كارتر لرئيس الحكومة . فالوزير موشي نسيم مقتنع بأن المصالح النفطية هي التي دفعت لتأييد هذا القرار ، لا مسألة المستوطنات ، لان المطالبة ، حسب رايه ، بحق تقرير المصير للفلسطينيين ، ليست مرهونة بهذه المستوطنة او تلك . واما نائب رئيس الحكومة ارليخ فقال : « اذا كان الرئيس كارتر يجرؤ على القيام بخطوة كهذه عشية الانتخابات ، فما الذي سيكون عليه مصيرنا بعدها » (ر . إ . إ . ، ٤و٥/٣/١٩٨٠) . ومن جهة ثانية ، لم يقبل وزير الداخلية يوسف بورغ بتراجع الرئيس كارتر واعتذاره ، حيث اشار الى ان البند الذي جاء في قرار مجلس الامن حول تفكيك المستوطنات ، لا يشكل الا واحدا من تسعة بنود ؛ فكارتر لم يتحفظ ، حسب رايه ، على البند الاول الذي ينص على : « ان المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة غير شرعية » . كما لم يتحفظ على البند الثاني الذي يقول : « ان سياسة حكومة اسرائيل لتوطين قسم من سكانها من المهاجرين الجدد في هذه المناطق ، انما هي خرق فاضح للبند الرابع من ميثاق جنيف ، وكذلك عقبة خطرة في طريق احلال السلام في الشرق الاوسط » . ويعتبر بورغ ان هذا النص مأخوذ من الميثاق الوطني الفلسطيني حول المهاجرين الجدد . كما يقول بورغ ان الولايات المتحدة لم تتحفظ على البند الذي يقول « ان كل الخطوات التي اتخذتها اسرائيل من اجل تغيير التركيب السكاني والمادي والمؤسسات في المناطق العربية المحتلة ، ينقصها المبرر القانوني » (يوسف حاريف ، « **معاريف** » ، ٧/٣/١٩٨٠) . ثم يخلص بورغ من كل ذلك الى القول بأنه لا يحق للولايات المتحدة ، بعد كل هذا ، ان تكون وسيطا في مفاوضات الحكم الذاتي .

وهناك من يرى ان التصويت الاميركي بداية تحول جديد في السياسة الاميركية ؛ هذه السياسة « التي لا تتفق كثيرا مع السياسة الاسرائيلية » . وقد استند من يرون هذا الى اقوال مندوب اميركا الدائم في الامم المتحدة دونالد ماكهنري ، لدى زيارته لاسرائيل ، حيث قال لعيزر وايزمن ، بصورة قاطعة ، « ان الاستيطان اليهودي في الخليل لا يتفق مع الاستعداد لانهاء مفاوضات الحكم الذاتي بصورة ناجحة ... وان الولايات المتحدة لا تستطيع الاستمرار في السير مع اسرائيل ما دامت تطبق سياسة الاستيطان هذه » (اريه تسيموكي « **يديعوت احرونوت** » ، ٢٢/٢/١٩٨٠) .

وتشير المصادر الاسرائيلية الى ان الاميركيين لا يخفون استياءهم من عدم التقدم في محادثات الحكم الذاتي ، وانه يبدو لهم ان المفاوضات لن تنتهي في موعدها المقرر . ولهذا فهم معنيون بطرح مبادرات جديدة من اجل ضمان احراز تقدم ما في هذا الشأن . ومن جهة ثانية ، هناك بعض الاوساط ، ذات الشأن في الادارة الاميركية ، ترى وجوب توجيه ضغط ما للتقدم في معالجة الموضوع الفلسطيني ، (**المصدر نفسه**) .

وقد لمحت بعض الجهات الاسرائيلية الى وجود سياسة اميركية جديدة ، تم فهمها من خلال زيارة ماكهنري للمنطقة ومن خلال الاسئلة التي طرحها على رئيس الحكومة وزعيم المعارضة ، وتمثلت في الاستفسار عن مدى ضرورة المستوطنات واهميتها ، ثم عما يمكن ان يحدث اذا توقفت المفاوضات مع